

## إختبار التكامل المشترك بين الإدخار والإستثمار بالتطبيق

على دول الآسيان

### Testing the Co-integration Between Saving and Investment With Application to ASEAN Countries

د/ وفاء سعد ابراهيم يوسف

استاذ مساعد فى قسم الاقتصاد والتجارة الخارجية، كلية

التجارة وادارة الاعمال - جامعة حلوان

Wafaa.youssef@commerce.helwan.edu.eg

#### المستخلص:

يهدف هذا البحث إلى توضيح العلاقة بين الإدخار والإستثمار خلال الفترة الزمنية (٢٠٠١-٢٠٢٣)، بالتطبيق على دول الآسيان. بإستخدام إختبار جونسون للتكامل، بالإضافة إلى نموذج تصحيح الخطأ VECM لتوضيح العلاقة التوازنية قصيرة وطويلة الأجل. ومن أجل تحقيق هذا الهدف تم تناول وجهات نظر المدارس الاقتصادية للإدخار وعلاقته بالإستثمار، بالإضافة إلى تحليل الإدخار والإستثمار لدول الآسيان خلال فترة الدراسة. وتوصلت الدراسة بوجود علاقة توازنية بين الإدخار والإستثمار فى الدول الآسيان سواءً فى الأجل القصير أو فى الأجل الطويل.

**الكلمات المفتاحية:** الإدخار، الإستثمار، الآسيان، المدارس الاقتصادية، العلاقة التوازنية، اختبار جذر الوحدة، العلاقة طويلة الأجل، العلاقة قصيرة الأجل، نموذج VECM ، إختبار جونسون للتكامل.

### **Abstract:**

The Main Objective of This Study is Explanation the Relationship Between Saving and Investment in ASEAN Countries over the Period Between 2001-2023. By Using Johansen Co-integration Test and VECM Model. This Study Explored the Relationship Between Saving and Investment by Economic Thoughts. It Showed that There was significant Relationship Between Saving and Investment in ASEAN Countries in Short and long time.

**Keywords:** saving, investment, ASEAN, Economic Thought, Equilibrium Relationship, Unit Root Test, Relationship long time, Relationship short time, VECM Model, Johansen Co-integration test.

### **أولاً: المقدمة**

يعتبر إختبار التكامل المشترك من أهم الإختبارات القياسية التي إنتشرت واستخدمت لتوضيح العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية وحجم التأثير المتبادل بين تلك المتغيرات سواء فى الأجل القصير أو الأجل الطويل، ومن أهم تلك المتغيرات هى متغير الإيداع ومتغير الإستثمار لما لهم من تأثير كبير على معدل النمو الاقتصادى وحجم الناتج المحلى الإجمالى. مما دعى العديد من دول العالم لتوجيه الإهتمام بزيادة معدل الإيداع وزيادة معدل الإستثمار، ومن تلك الدول هى دول رابطة تكتل الآسيان التى تم إنشائها كرابطة منذ عام ١٩٦٧ وحتى الآن.

حيث عانت دول الآسيان قبل إنشاء الرابطة من إنخفاض معدلات الإيداع والإستثمار وادى ذلك لإنخفاض فى حجم الناتج المحلى الإجمالى ومعدل النمو الاقتصادى لتلك الدول. ولم يكن امام تلك الدول إلا طريق واحد تسلكه للخروج من تلك الأزمة وجذب المزيد من الإستثمارات وزيادة معدل الإيداع، وهو طريق

التكتلات الاقتصادية، وبالتالي تم إنشاء الرابطة فى عام ١٩٦٧. وبالفعل استطاعت تلك الدول من زيادة معدلات الإدخار وزيادة معدلات الإستثمار لزيادة معدل النموالاقتصادى وتصبح من افضل دول العالم اقتصادياً، بالرغم من وجود بعض تلك الدول ما زالت فى مستوى التنمية الاقتصادية ولم تصل بعد لاعلى مستوى اقتصادى إلا أن الآسيان فكرة استطاعت النجاح والحصول على موقع لها ما بين التكتلات الاقتصادية الأخرى مثل الاتحاد الأوروبى والكوميسا والبريكس.

من هنا تتمثل **مشكلة البحث** فى توضيح أهمية وتأثير معدلات الإدخار والإستثمارعلى معدل النمو الاقتصادى للدول، وإن إنخفاض معدل الإدخار يؤثر بالسلب على معدلات الإستثمار، وبالتالي زيادة العجز والفجوة ما بين الإدخار والإستثمار. ويؤدى ذلك إلى تحفيز كافة حكومات الدول على زيادة معدلات الإدخار ومن ثم زيادة معدلات الإستثمار لزيادة النمو الاقتصادى بكافة الطرق والتي من اهمها تطبيق فكرة التكامل الاقتصادى. لذلك يتمثل السؤال الرئيسى لمشكلة البحث فى توضيح مدى قوة العلاقة بين الإدخار والإستثمار سواء فى الأجل القصير أو فى الأجل الطويل فى دول رابطة تكتل الآسيان؟.

ويقوم البحث على **فرضية أساسية**، وهى "يوجد علاقة توازنية بين الإدخار والإستثمار فى الأجلين القصير والطويل". حيث **يهدف البحث** إلى إختبار مدى صحة أو خطأ الفرضية الأساسية، بالإضافة إلى توضيح العلاقة بين الإدخار والإستثمار فى الفكر الاقتصادى، ودراسة العلاقة المتبادلة بين الإدخار والإستثمار لدول رابطة تكتل الآسيان.

وفى سبيل تحقيق هذا الهدف يعتمد البحث على الأسلوب الوصفى فى عرض الأدبيات والدراسات، مع تناول نبذة مختصرة عن الإدخار والإستثمار فى الفكر الاقتصادى، والإطار العام لنشأة رابطة تكتل الآسيان، وتحليل العلاقة بين الإدخار والإستثمار لدول رابطة تكتل الآسيان خلال فترة الدراسة، بجانب الأسلوب القياسى بإستخدام إختبار جونسون للتكامل لتوضيح العلاقة التوازنية طويلة الأجل، بالإضافة

إلى نموذج تصحيح الخطأ VECM لتوضيح العلاقة التوازنية قصيرة الأجل، خلال الفترة الزمنية (٢٠٠١-٢٠٢٣)، بالتطبيق على دول رابطة تكتل الآسيان وهي (اندونيسيا، الفلبين، كمبوديا، بورنديو، تايلاند، ماليزيا، فيتنام، سنغافورة، ميانمار) مع العلم عدم إدخال دولة لاوس لعدم توافر البيانات عنها.

وينقسم البحث إلى خمسة أقسام بخلاف المقدمة، القسم الأول يستعرض أهم الأدبيات والدراسات السابقة، أما القسم الثاني يتناول نبذة مختصرة عن الإدخار والإستثمار في الفكر الاقتصادي، بالإضافة إلى القسم الثالث فيتناول الإطار العالم لنشأة رابطة تكتل الآسيان، ويتناول القسم الرابع تحليل للإدخار والإستثمار لدول رابطة تكتل الآسيان، أما القسم الخامس يختص بتوصيف النموذج القياسي وتحليل النتائج، والقسم الأخير يشمل الخلاصة وأهم نتائج الدراسة.

### ثانياً: الأدبيات والدراسات السابقة

تعددت الدراسات والأدبيات التي تستخدم إختبار التكامل المشترك لتوضيح العلاقة التوازنية بين المتغيرات الاقتصادية ومن هذه الدراسات:

- دراسة (مصطفى، ٢٠٢٤) تناولت إختبار التكامل المشترك وإختبار السببية بين الدعم الحكومي والإستثمار المحلي والنمو الاقتصادي في مصر، بالتطبيق على بيانات سلسلة زمنية في مصر خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٢٢). وتوصلت الدراسة إلى أن هناك تكامل مشترك بين المتغيرين حيث هناك تأثير ايجابي للإستثمار المحلي على النمو الاقتصادي في الأجل القصير والأجل الطويل، كذلك تأثير ايجابي ما بين الدعم الحكومي والنمو الاقتصادي. وأن هناك علاقة سببية أحادية الإتجاه من الإستثمار المحلي إلى النمو الاقتصادي وهناك علاقة سببية ذو إتجاهين ما بين الإدخار المحلي والدعم الحكومي.

- كذلك تناولت دراسة (محمود، ٢٠٢٣) العلاقة التوازنية طويلة وقصيرة الأجل بين الإدخار والإستثمار بإستخدام التكامل المشترك وإختبار السببية بالتطبيق على مصر ودول شرق آسيا، وتم التطبيق على مصر خلال الفترة الزمنية (١٩٦٥-٢٠١٨)

ودول شرق آسيا خلال الفترة الزمنية (١٩٨٢-٢٠١٨). وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة تكامل بين المتغيرين في دول شرق آسيا وأيضاً بالنسبة لمصر قصيرة الأجل وطويلة الأجل، كما أن هناك علاقة سببية بين المتغيرين لكل من مصر ودول شرق آسيا.

- كما تناولت دراسة (Abraham & Aileen, 2021) إختبار التكامل المشترك مع إختبار السببية لتوضيح مدى صحة فرضية فيشر بالتطبيق على دولة الفلبين بإستخدام بيانات شهرية خلال الفترة الزمنية (من يناير ١٩٩٥ إلى ديسمبر ٢٠٢٠). وتوصلت الدراسة لصحة الفرضية بوجود علاقة بين التضخم ومعدل الفائدة حيث هناك علاقة تكامل بين المتغيرين طويلة الأجل مع وجود علاقة سببية بين التضخم ومعدل الفائدة.

- ودراسة (Abediner & maamor, 2015) تناولت العلاقة بين الإنفتاح التجارى ومعدل النمو الاقتصادى فى دولة ماليزيا، بإستخدام إختبار التكامل المشترك وإختبار السببية خلال الفترة الزمنية (١٩٧٤-٢٠١٠). وتوصلت الدراسة لوجود علاقة تكامل توازنية فى الأجل الطويل بين المتغيرين بالإضافة إلى وجود علاقة سببية بين النمو الاقتصادى والإستثمارات الأجنبية المباشرة، كما أن هناك علاقة سببية ذو إتجاه واحد من الإنفتاح التجارى إلى النمو الاقتصادى.

- وتناولت دراسة (سلامى & شىخى، ٢٠١٤) العلاقة بين الإدخار والإستثمار بإستخدام التكامل المشترك والسببية بالتطبيق على الجزائر خلال الفترة (١٩٧٠-٢٠١١). وتوصلت الدراسة لوجود علاقة تكاملية بين المتغيرين مع عدم وجود علاقة سببية بين الإدخار والإستثمار، وقد يرجع ذلك إلى عدم تنوع النشاط الاقتصادى للجزائر وعدم تنوع الصادرات والإعتماد بشكر كبير على قطاع المحروقات كمصدر رئيسى للدخل والنقد الأجنبى، بالإضافة إلى ضعف الطاقة الإستيعابية للاقتصاد الجزائرى.

- أما دراسة (Fachin & Abul Bassher, 2013) تناولت العلاقة بين الإدخار والإستثمار بإستخدام التكامل المشترك بالتطبيق على ٦ دول خليجية وهي (البحرين، قطر، الكويت، عمان، السعودية، الإمارات العربية المتحدة) وهي دول مصدرة للنفط. وتوصلت الدراسة لوجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين لتلك الدول.

- كما اوضحت دراسة (Harjito, 2009) العلاقة بين معدل الصرف وأسعار الأسهم بالتطبيق على الدول الآسيوية بإستخدام إختبار التكامل المشترك وإختبار السببية خلال الفترة (١٩٩٣-٢٠٠٦). وتوصلت الدراسة بوجود علاقة سببية بين المتغيرين بإستخدام دولار سنغافورة كمحدد لمعدل الصرف، بالإضافة إلى أن هناك تكامل مشترك بين معدل الصرف وأسعار الأسهم بالتطبيق على خمس دولة وهي (ماليزيا، سنغافورة، تايلاند، الفلبين، اندونيسيا).

ويتضح من العرض السابق للأدبيات والدراسات السابقة تركيزها على تفسير العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية ومنها الإدخار والإستثمار بإستخدام إختبار التكامل المشترك وإختبار السببية على مجموعة من الدول بإستخدام بيانات السلسلة الزمنية Time Series Data، أما البحث الحالي فهو يهدف إلى توضيح العلاقة بين الإدخار والإستثمار في الأجلين القصير والطويل بالتركيز على دول تكتل وليس كل دولة على حده بإستخدام البيانات المجمعة Panel Data. وبذلك يستمد هذا البحث أهميته من عدم تركيزه فقط على توضيح عما إذا كانت العلاقة التوازنية بين المتغيرين قصيرة الأجل أم طويلة الأجل فقط، بل يهدف أيضاً إلى مدى تأثر هذه العلاقة التوازنية على مستوى التكتل ككل بالإضافة إلى التطبيق على البيانات المجمعة وليس على بيانات السلسلة الزمنية.

### ثالثاً: الإدخار والإستثمار فى الفكر الاقتصادى

إختلفت النظريات الاقتصادية فى نوع العلاقة الموجودة بين الإدخار والإستثمار، ومن أهم هذه النظريات، النظرية الكلاسيكية والنظرية النيوكلاسيكية والنظرية الكينزية والنظرية السويدية:

فتؤكد **النظرية الكلاسيكية** بوجود ميل تلقائى لتعادل دائم بين الإدخار والإستثمار، حيث يعتبر الإدخار هو ذلك الجزء من الدخل الذى لم ينفق للحصول على السلع الإستهلاكية ومن ثم التخلّى عن الإستهلاك فى الحاضر مقابل الإستهلاك فى المستقبل، اعتماداً على ان الكلاسيك لا يعترفوا بفكرة الإكتناز. ويعتبر سعر الفائدة هو عائد الإدخار فكلما إرتفع سعر الفائدة زاد الإدخار والعكس صحيح ومن ثم هناك علاقة طردية بين سعر الفائدة والإدخار. اما الإستثمار فهو الإضافة إلى ثروة الدولة الإنتاجية (رأس المال المادى من الآلات ومعدات التى تستخدم فى إنتاج السلع الإستهلاكية فى المستقبل). ويقوم المستثمر بطلب المدخرات من البنوك مقابل دفع سعر الفائدة وبالتالي فسعر الفائدة هو تكلفة الإستثمار ومن ثم هناك علاقة عكسية بين الإستثمار وسعر الفائدة فزيادة سعر الفائدة تزيد التكاليف على المستثمر وينخفض الإستثمار (عمر & مسعود، ٢٠١٥، ص:٥).

ويتضح مما سبق ان التوازن بين الإدخار والإستثمار يتم عن طريق التغيرات فى سعر الفائدة ومن ثم فإن الإدخار هو المصدر الوحيد للأرصدة المتاحة للإقراض وبذلك هو مصدر الإستثمار. ويتحقق ذلك التعادل والتوازن وفقاً لقانون ساي للأسواق فعرض رأس المال (الإدخار) يقابله الطلب على رأس المال (الإستثمار) وفقاً لسعر فائدة توازنى، وبالتالي لابد من التعادل بين الإدخار والإستثمار (Alzghoul, et.al, 2023, p:2).

اما **النظرية النيوكلاسيكية** فتركز على ان الإدخار ما هو إلا إمتناع المستهلكين من شراء منتج والذى لا يقلل من قدرتهم على الشراء وإنما يرفع من قدرتهم على الإدخار وإكتناز الاموال، وبالتالي فإن لكل سعر فائدة محتمل يقابله مدخرات الأفراد،

وكذلك ما يقبل الافراد على إستثماره فى اصول جديدة وان سعر الفائدة هو المتغير بين الإدخار والإستثمار.

وبالنسبة للنظرية الكينزية فيرى كينز ان الإدخار دالة فى الدخل وليس سعر الفائدة وان زيادة الإدخار لا يؤدي لخفض سعر الفائدة وبالتالي زيادة الإستثمار، فسعر الفائدة عند كينز يتحدد بطلب وعرض النقود. اما الإستثمار فهو دالة فى الكفاية الحدية لرأس المال وذلك بناءً على إنعكاس أزمة الكساد الكبير فى الثلاثينات من القرن الماضى حيث إنخفض سعر الفائدة ولم يؤثر على الإدخار بالإنخفاض او على الإستثمار بالزيادة، وهو ما يعنى ان سعر الفائدة عجز عن إستعادة النشاط الاقتصادى بعد الأزمة.

وبالرغم من ان الإدخار دالة فى الدخل، والإستثمار دالة فى الكفاية الحدية لرأس المال، إلا إنهما وجهين لعملة واحدة وبالتالي متساويين، فخفض الإستثمار يؤدي إلى خفض الدخل وبالتالي إلى خفض الإدخار مما يجعله يتعادل مع الإستثمار. كما ان التوازن بينهما يتحقق فى سوق السلع، وإذا حصل وتعرض الاقتصاد لمؤثرات خارجية فإن التوازن سوف يختل ويحاول إيجاد توازن جديد ولكن بمستوى يختلف عن التوازن السابق (Abdulelah & Hamed, 2019, p:65).

ورغم إتفاق كل من كينز والكلاسيك على التعادل بين الإدخار والإستثمار إلا ان الإختلاف بينهما فى ان الكلاسيك يروا ان الإدخار هو المتغير المستقل والإستثمار متغير تابع، اما كينز يرى ان الإستثمار متغير مستقل والإدخار متغير تابع، ويتم تأثير الإستثمار على الإدخار من خلال المضاعف الإستثمارى. ويقصد به نسبة الزيادة فى الدخل إلى الزيادة فى الإستثمار، كما انه يتناسب طردياً مع الميل الحدى للإستهلاك ويتناسب عكسياً مع الميل الحدى للإدخار. وذلك لإعتبار ان الإدخار كمثل الضرائب والاستيراد فهم تسريبات من الدخل القومى تقلل من حجم الزيادة فى الدخل التى تنتج عن الانفاق الاستثمارى (محمود، ٢٠٢٣، ص:٤٥).

كما حدد كينز ان المساواة بين الإدخار والإستثمار لا تحدث عند التوظيف الكامل لأن حالة التوظف الكامل حالة نادرة الحدوث لذلك يحدث التوازن بين الإدخار والإستثمار عند مستوى أقل من مستوى التوظف الكامل. كما اعتبر كينز ان سعر الفائدة احد محددات حجم الإستثمار وليس المحدد الوحيد، حيث اذا ارتفع سعر الفائدة يؤدي ذلك إلى زيادة تكلفة الإستثمار وإنخفاض الكفاية الحدية لرأس المال مما ينتج عنه تخفيض في حجم الإستثمار عن المستوى المطلوب، وبالتالي فإن سعر الفائدة له دور كبير في زيادة حجم الإستثمارات وتنشيط المتغيرات الاقتصادية (كنعان، ٢٠١١، ص:٧).

كذلك حددت النظرية الماركسية علاقة الإدخار بالإستثمار برفض نظرية قانون ساي وتشككها في قدرة سعر الفائدة على تحقيق التوازن بين خطط القطاع العائلي فيما يتعلق بالإدخار مع خطط قطاع الاعمال فيما يتعلق بالإستثمار، حيث ان زيادة الإدخار يقصد به إستهلاك اقل وبالتالي طلب اقل على مختلف السلع والخدمات المقدمة ومن ثم فإن الإستثمار ليس من المتوقع زيادته في الوقت الذي ينكمش فيه الطلب على المنتجات، وبالتالي فإن الإدخار والإستثمار يتم تحديدهم بطرق ودوافع مختلفة. حيث دوافع الإدخار كإستثمار سلعة في المستقبل او الإحتياط في ظروف طارئة تختلف تماماً عن دوافع الإستثمار التي من اهمها تحقيق الأرباح.

وبالنسبة لالنظرية السويدية فقدتم مجموعة من الافكار لتطوير التوازن الكينزي بين الإدخار والإستثمار من خلال سوق السلع حيث ميزت بين الإدخار الفعلي والإستثمار الفعلي، وبين الإدخار المخطط والإستثمار المخطط الذي يرغب الافراد في تحقيقه خلال فترة زمنية قادمة. حيث يمثل الفرق بين الإدخار الفعلي والإستثمار الفعلي الدخل القومي الذي حققه المجتمع في الفترة الماضية وبين ما انفق على الإستهلاك في نفس الفترة، لذلك فإن الإدخار والإستثمار الفعلي متساويين بشكل مستمر، اما بالنسبة للإدخار المخطط والإستثمار المخطط فليس هناك تأكيد على تساويهم فكل منهما يتم التخطيط له من خلال مجموعة مختلفة من الافراد ومن ثم

تحده عوامل مختلفة. فعلى سبيل المثال فالإدخار المخطط يعتمد على قرارات الافراد الخاصة التي تعتمد على الدخول الحقيقية المتوقعة وحجم الانتماء والسياسات الاقتصادية، اما قرارات الإستثمار المخطط تتوقف على الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة وبالتالي لا يتساوى الإدخار المخطط والإستثمار المخطط وينعكس ذلك على باقى المتغيرات الاقتصادية (عمر، ١٩٩٨، ص: ٨٠).

#### رابعاً: الإطار النظرى لرابطة تكامل الآسيان

تشكلت رابطة دول جنوب شرق آسيا والمعروفة إختصاراً بتجمع الآسيان "ASEAN" Association of South East Asian Nations فى ٨ اغسطس عام ١٩٦٧ فى بانكوك بتايلاند، حيث صدقت كل من اندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة، وتايلاند على إعلان الرابطة من خلال وزراء الخارجية الذين يعدون الآباء المؤسسين للرابطة وهم: ادم مالك من اندونيسيا، وعبد الرزاق حسين من ماليزيا، وناريسو راموس من الفلبين، وراجاراتنام من سنغافورة، وثانات خومان من تايلاند. وإنضمت لاحقاً كل من بروناى عام ١٩٨٤، وفيتنام عام ١٩٩٥، ولاوس ومينامار عام ١٩٩٧، وكمبوديا عام ١٩٩٩ ليصبح عدد الدول الأعضاء عشر أعضاء. ويقع مقر سكرتارية المنظمة فى العاصمة الإندونيسية جاكرتا، ويبلغ إجمالى عدد سكان دولها نحو ٦٢٥ مليون نسمة لتكون فى المرتبة الثالثة عالمياً بعد كل من الصين والهند من حيث الكثافة السكانية، وهو ما يمثل نحو ٨.٨٪ من إجمالى سكان العالم. وتعتبر الرابطة منظمة سياسية اقتصادية تعمل على تعاون الدول الأعضاء فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتقنية والتعليمية لتعزيز السلام والإستقرار فى المنظمة ([www.ASEAN.org](http://www.ASEAN.org)).

وانتهت الرابطة من إنشاء ثلاث مجموعات اساسية للعمل فى ٣١ اغسطس ٢٠١٥ حيث تتضمن، المجموعة السياسية والأمنية، المجموعة الاقتصادية، والمجموعة الاجتماعية والثقافية. وقد ساهم ذلك فى خلق منطقة آمنة ومستقرة بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة والإستقرار السياسى والأمنى لدول المنطقة.

وبالتركيز على المجموعة الاقتصادية فتهدف إلى إيجاد سوق مشترك وقاعدة إنتاجية قوية تعتمد على التدفق الحر للسلع والخدمات والإستثمارات ورؤوس الأموال، بالإضافة إلى العمالة المدربة لخلق مجتمع تجارى مشترك ودعم بيئة الإبتكار والإختراع لتحقيق التنمية العادلة. وأعلنت المجموعة تصورها الاقتصادى فى عام ٢٠٠٧ من خلال التكامل والإندماج مع دول العالم وتعزيز الشراكة والعلاقات الاقتصادية والتي تشمل كل من، الولايات المتحدة، الصين، الهند، اليابان، استراليا، نيوزيلاندا، وكوريا الجنوبية. وأدى ذلك إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادى للدول الأعضاء لتصبح احد أهم القوى الاقتصادية العالمية بإجمالى ٦٢٥ مليون مستهلك، ونتاج محلى إجمالى يقرب من ٣ تريليون دولار، تحتل المرتبة السابعة بين اكبر اقتصاديات فى العالم (السيد، ٢٠١٦).

وفى عام ٢٠١٥ اعدت المجموعة الاقتصادية لدول الآسيان رؤيتها الإستراتيجية ٢٠٢٥ فى قمتها ٢٧ للمنظمة فى نوفمبر ٢٠١٥ بكولامبور، وذلك بهدف إبراز التوجه الجديد لمسار المجموعة خلال الفترة ٢٠١٦-٢٠٢٥، ويتمثل فى توسيع الروابط الاقتصادية للمنظمة والمشاركة فى فرص التعاون المستقبلية مع الدول ذات الرؤية، وبخاصة فى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وهو ما سيتحقق ما تسعى اليه دول الرابطة بأن يكون اقتصادها هو الرابع على مستوى العالم بحلول ٢٠٢٥.

ويمكن القول ان من أهم اسباب السعى نحو إنشاء الآسيان هو الحد من من نفوذ النشاط الاقتصادى اليابانى الآخذ فى النمو، وحصار البؤر الشيوعية فى محاولة لتطويق فيتنام والاتحاد السوفيتى فيما عرف بسياسة الحصار حينذاك، ودعم التكامل الاقليمى بين الدول الصديقة عبر الإستثمارات المشتركة والتعاون الاقتصادى. ومن ثم تمثلت أهم أهداف الرابطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية فى أن يكون حل المنازعات بالطرق السلمية، عدم التدخل فى الشؤون الداخلية للدول الأعضاء، إحترام الإستقلال والسلامة الإقليمية، وعدم دعوة القوى الخارجية للتدخل فى صراعات المنطقة وحلها من خلال الرابطة (الشرعة، ١٩٩٩، ص: ٦٦).

بالإضافة إلى تسريع النمو الإقتصادي والتقدم الإجتماعى والتنمية الثقافية لأعضاء الرابطة، والإلتزام بإحترام العدالة وسيادة القانون بين دول المنطقة والتقيد بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، كذلك تعزيز التعاون المتبادل بالمسائل ذات الإهتمام المشترك فى الميادين الاقتصادية والإجتماعية والثقافية والتقنية والعلمية والإدارية، وتقديم المساعدة للدول الأعضاء فى ما بينها فى مجال التعليم والأبحاث والتقنية والمهن، والتعاون فى تشجيع النمو فى قطاعات الزراعة والصناعة والتجارة لرفع مستويات معيشة دول الرابطة، وأخيراً الحفاظ على تعاون وثيق ومفيد مع المنظمات الدولية والإقليمية ذات الأهداف المشابهة ومعرفة جميع الطرق الممكنة لتعاون أوثق معهم.

وقد نتج عن إعلان الآسيان وإعلان بانكوك الصادر فى اغسطس عام ١٩٦٧ عن إنشاء الهيكل التنظيمى للرابطة من خلال عدد من الهيئات والمنظمات واللجان، وهى:

**إجتماع القمة Summit Meeting** وهى السلطة الأعلى فى الرابطة وتتكون من رؤساء الحكومات فى الدول الأعضاء، وعقد أول إجتماع لها فى مدينة بالى بإندونيسيا فى فبراير من عام ١٩٦٧، والثانى فى مدينة كوالالمبور بماليزيا فى اغسطس عام ١٩٧٧، والثالث فى مدينة مانيل بالفلبين فى ديسمبر عام ١٩٨٧، والرابع فى مدينة سنغافورة عام ١٩٩٢، ولقد تم عقد ٤٥ إجتماع قمة حيث إنعقد آخر إجتماع فى فييتنام بدولة لاوس فى اكتوبر من عام ٢٠٢٤ ([www.ASEAN.org](http://www.ASEAN.org)). ويتضح أن الفترة الزمنية بين الإجتماعات غير محددة مما يدل على عدم سيطرة القمة على مقاليد الأمور فى الرابطة، والواضح ان الإجتماع ما هو إلا لقاء لتحديد الخطوط العامة مع ترك تفاصيل التنفيذ للمستويات الأخرى.

اما **المؤتمرات الوزارية Ministerial Conferences** فيجتمع وزراء خارجية ووزراء الاقتصاد الدول الأعضاء سنوياً بشكل دورى لإدارة شئون التعاون الإقتصادى

والسياسى. كما هناك اللجنة الدائمة **Standing Committee** والتي تتكون من وزير خارجية الدولة المضيفة وسفراء الدول الأعضاء وتجتمع بشكل دورى مرة كل شهرين. كذلك **الأمانة العامة Secretariats** وأنشئت فى جاكرتا باندونيسيا عام ١٩٦٧ وتشكل الجسد المركزى للرابطة، ويختار الأمين العام بشكل دورى من الدول الأعضاء حسب الترتيب الأبجدي كل ثلاث سنوات، ويجرى التنسيق اليومي من خلال الأمين الوطنى لكل عضو فى الرابطة. ويتم التعاون بين دول الرابطة من خلال **اللجان Committees** والتي تجتمع بوزراء الشؤون الاقتصادية عبر خمس لجان هى لجنة الغذاء والزراعة والغابات، لجنة التمويل والبنوك، لجنة الصناعة والتعدين والطاقة والنقل والمواصلات وأخيراً لجنة التجارة والسياسة. بالإضافة إلى لجان خاصة مثل لجنة الثقافة والمعلومات ولجنة العلوم والتكنولوجيا ولجنة التنمية (محمود، ١٩٩٤، ص ص: ٢١٨-٢١٩).

ولقد نجح الآسيان فى تحقيق بعض الإنجازات سواء على مستوى التعاون الاقتصادى او مستوى التعاون السياسى، فعلى سبيل المثال فى التعاون الاقتصادى فقد حقق الآسيان فى قمة بالى باندونيسيا عام ١٩٧٦ تشكيل ثلاث لجان رئيسية الخاصة بمعاهدة التجارة التفضيلية "الدولة الأولى بالرعاية" P.T.A.S، والمشروعات الصناعية "للآسيان" A.T.P.S، والمنطقة الصناعية المعلقة. وكذلك الإهتمام بالمجالات الصناعية والتعدين والطاقة، حيث تم تحديد مجموعة من المشروعات الخاصة بالسيارات والآلات الزراعية ومعدات الإتصال. ومن المتوقع ان يحتل اقتصاد الآسيان المرتبة الرابعة عالمياً فى عام ٢٠٢٥ والإستحواذ على نحو ٢.٢٧٪ من كبرى الشركات الإستثمارية الكبرى العالمية ([www.IMF.org](http://www.IMF.org)).

بالإضافة إلى نجاح الآسيان فى عقد وبناء أطر للتعاون مع جميع دول العالم، فعلى سبيل المثال علاقاتها بكوريا الجنوبية والصين واليابان فى إطار صيغة ASEAN+3، ونفس الدول السابقة بالإضافة إلى الهند وأستراليا ونيوزيلاندا فى إطار صيغة ASEAN+6، كذلك الإتفاقيات الشراكة الشاملة بين مجموعة الآسيان

واليابان وأستراليا وكوريا الجنوبية والصين والهند. وإتفاقيات اقتصادية شاملة وإتفاقيات التجارة الحرة FTA مع الصين، وإتفاقيات اقتصادية فقط مع الصين وإتفاق تجارى خدمى مع الصين وكوريا الجنوبية والهند، وإتفاق إطارى للتجارة والإستثمار مع الولايات المتحدة وخطة العمل لتنفيذ الشراكة مع الاتحاد الأوروبى (السيد، ٢٠١٦، ص: ١٣).

ويتضح مما تم عرضه مدى نجاح رابطة الآسيان كنموذج لفكر التكامل الاقتصادى ووسيلة لزيادة معدلات النمو الاقتصادى للدول لتصبح من أفضل دول العالم اقتصادياً، ويدل ذلك على زيادة معدلات التجارة البينية بين دول الرابطة، وزيادة الإستثمارات الأجنبية المباشرة، بالإضافة إلى زيادة نشاط الأسواق المحلية لدول الرابطة.

#### خامساً: العلاقة بين الإدخار والإستثمار في دول الآسيان

من المؤكد ان هناك علاقة بين الإدخار والإستثمار سواء بشكل مباشر كما حدده الفكر الكلاسيكى او بشكل غير مباشر كما حددته باقى المدارس الاقتصادية وعلى الأخص المدرسة الكينزية، ومن ثم فمن المؤكد وجود علاقة بين المتغيرين. فمن الملاحظ أنه فى دول الآسيان وجود علاقة بين الإدخار والإستثمار. فكلما زاد الإدخار زاد الإستثمار وهذا ما يوضحه البيانات فى الجدول (١) معدل الإدخار وجدول (٢) معدل الإستثمار فى الملحق الإحصائى، مع العلم بعدم تحليل الإدخار والإستثمار لدولة لاوس لعدم توافر البيانات عنها.

فيوضح الجدول (١) فى الملحق الإحصائى إرتفاع معدلات الإدخار فبلغت ٢٤.٦٦٪، ٣٤.٠٤٪، ٤٢.٠٤٪، ٢٧.٩٥٪، ٢٦.٧٧٪ لكل من اندونيسيا، ماليزيا، سنغافورة، تايلاند، وفيتنام فى عام ٢٠٠١ على التوالى والتي تعتبر من اعلى معدلات الإدخار عن باقى دول الآسيان والتي بلغت ٥.٤٨٪، ١٦.٤٩٪، ١٩.٢٧٪، ١٦.٧٢٪ لكل من ميانمار، بروندى، كمبوديا، الفلبين على التوالى. وفى المقابل يوضح جدول (٢) فى الملحق الإحصائى معدلات الإستثمار التى بلغت

٢٥.٣١٪، ٢٦.٨٣٪، ٢٧.٦٠٪، ٢٣.١١٪، ٣٣.٧٣٪ لكل من اندونيسيا، ماليزيا، سنغافورة، تايلاند، وفيتنام على التوالي فى عام ٢٠٠١ والتي تعتبر أيضاً من أعلى معدلات الإستثمار عن باقى دول الآسيان والتي بلغت ١٢.٧٤٪، ٢٠٪، ٢٠.٢٠٪، ١٨.٩٤٪ لكل من ميانمار ، بروندي، كمبوديا، والفلبين، على التوالي.

ومن الملاحظ عدم وجود إرتفاع شديد فى معدلات الإدخار لدول اندونيسيا، ماليزيا، سنغافورة، تايلاند، وفيتنام خاصة خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٨) فتركز معدل الإدخار حول نفس الأرقام السابقة بزيادة ١-٢٪ لكل دولة على حدة، وتحتل سنغافورة المرتبة الأولى فى اعلى معدل إدخار وتحتل ميانمار المرتبة الأخيرة. وبالمثل فى معدلات الإستثمار فقد شهدت أيضاً إستقرار حول تلك الأرقام السابقة بنسبة زيادة تتراوح ما بين ٣-٤٪، لدول اندونيسيا، ماليزيا، سنغافورة، تايلاند، وفيتنام، ويدل ذلك على أن هناك علاقة طردية بين الإدخار والإستثمار كما حددها الفكر الكلاسيكى، إلا أن سنغافورة لم تحتل المرتبة الأولى فى الإستثمار بل فيتنام هى التى إحتلت المرتبة الأولى واما دولة ميانمار فإحتلت أيضاً المرتبة الأخيرة.

وفى عام ٢٠٠٩ بدأ يحدث تغيرات بالإنخفاض او الإرتفاع بشكل ملحوظ فى معدلات الإدخار ومعدلات الإستثمار على حد سواء. فدولة اندونيسيا شهدت إرتفاع ملحوظ فى معدل الإدخار بلغ ٣٣.٠١٪ اى بزيادة حوالى ٧٪ كذلك بلغ معدل الإستثمار ٣١.١٧٪ بزيادة قدرها ٤٪. كما وصل معدل الإدخار فى دولة فيتنام إلى ٣٢.٠٤٪ بزيادة حوالى ٤٪، ووصل معدل الإستثمار إلى ٤٠.١٤٪ بزيادة قدرها ٣٪، وقد يرجع نسبة زيادة معدل الإدخار اكبر من نسبة زيادة معدل الإستثمار إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية التى حدثت فى عام ٢٠٠٨. وعلى العكس من ذلك شهدت باقى دول المجموعة إستقرار فى معدلات الإدخار ومعدلات الإستثمار حول معدلاتها السابقة سواء بالإرتفاع او بالإنخفاض بنسبة ١-٢٪. وقد يرجع ذلك لإستقرار الأنظمة الاقتصادية والسياسية فى تلك الدول خلال تلك الفترة الزمنية بالرغم من إنتشار آثار الأزمة المالية العالمية على باقى الدول.

إلا إنه في عام ٢٠١٤ شهدت دولة سنغافورة إرتفاع ملحوظ في معدل الإيداع وصل إلى ٤٧.٣٨٪ ثم إنخفض مرة أخرى ليصل إلى معدلاته ليتراوح ما بين ٤٤.٢٣٪ إلى ٤٠.٧٨٪ خلال باقى الفترة الزمنية (٢٠١٥-٢٠٢٣)، اما معدل الإستثمار فلم يشهد تلك التغيرات بل على العكس شهد إستقرار حول معدله ما عدا عام ٢٠٢٣ شهد إنخفاض ملحوظ بلغ ٢١.٠١٪. اما دولة اندونيسيا فإنخفاض معدل الإيداع ليلبغ ٣٢.٥١٪ في عام ٢٠١٤ واستمر هكذا ليتراوح معدل الإيداع ما بين ٣٢٪ إلى ٣٠٪ إلى نهاية الفترة الزمنية (٢٠١٥-٢٠٢٣). وبالنسبة لمعدل الاستثمار فلم يشهد أيضاً أى من تلك التغيرات بل إستمر بالإستقرار حول معدله ما عدا عام ٢٠٢٣ حيث بلغ ٣٠.٥٪.

ومن الملاحظ ان دولة فيتنام شهدت إرتفاع ملحوظ في معدل الإيداع في نهاية الفترة الزمنية بلغ ٣٧.٠٧٪ في عام ٢٠٢٣ عن السنة التي قبلها حيث بلغ ٣٢.٠٥٤٪، وعلى العكس من ذلك شهد معدل الإستثمار إنخفاض ملحوظ في معدل الإستثمار حيث بلغ ٣٠.٥٥٪ عام ٢٠١٢ واستمر على هذا المعدل لنهاية الفترة الزمنية. وأخيراً فإن دولتي تايلاند وماليزيا شهدوا إستقرار في معدلات الإيداع خلال الفترة الزمنية المتبقية حيث بلغ ٢٣.٨٤٪، ٢٧.٠٣٪ في عام ٢٠٢٣، وبالمثل في معدلات الإستثمار شهدت إستقرار ما عدا في عام ٢٠٢٢ شهد إرتفاع ملحوظ بلغ ٢٧.٨٢٪ في دولة تايلاند.

اما دولة ميانمار فشهدت إرتفاعات متكررة ومتتالية في معدل الإيداع ومعدل الإستثمار بشكل ملحوظ رغم عدم وجود إستقرار في تلك الإرتفاعات، حيث بلغ معدل الإيداع إلى ١٤.٣٩٪ ومعدل الإستثمار إلى ١٧.٦٦٪ في عام ٢٠٠٩. ثم حدث طفرة في الإرتفاع للمعدلين ليصل معدل الإيداع إلى ٢٧.٤٥٪ ومعدل الإستثمار ٢٢.٤١٪ في عام ٢٠١٠، وإستمر المعدلين بالإرتفاع ليصل معدل الإيداع إلى ٣٠.٠٧٪ ومعدل الإستثمار ٣٣.٥٥٪ في عام ٢٠١٥. ثم إنخفض معدل الإيداع فقط ليصل إلى ٢٧.٧٠٪ في عام ٢٠١٧ وإستمر معدل الإيداع

يتراوح حول هذا المعدل لنهاية فترة الدراسة حيث بلغ ٢٦.١٤٪ في عام ٢٠٢٣. وإستمر معدل الاستثمار فى الإستقرار حول معدله ما بين ٣٢-٣٣٪ لنهاية الفترة الدراسية.

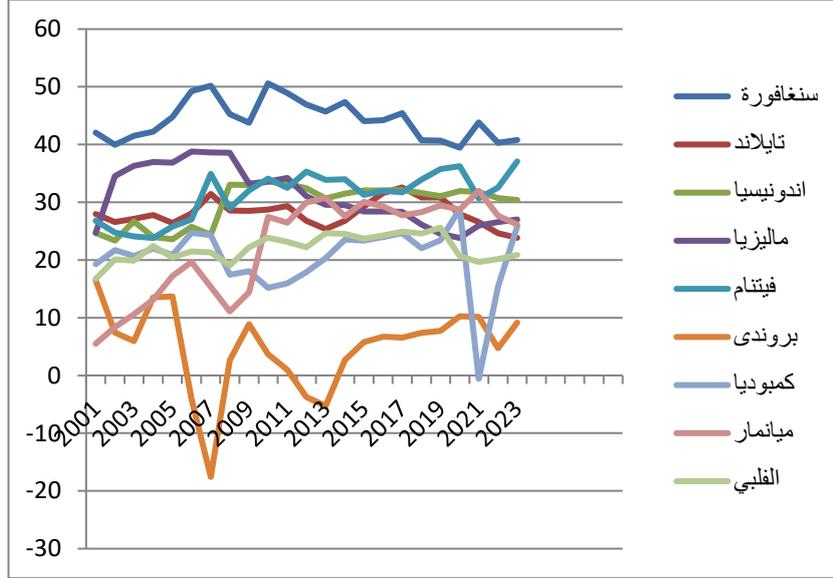
اما دولة بروندى فبلغ معدل الإدخار فى بعض السنوات فى فترة الدراسة بالسالب وشهد عدم استقرار ملحوظ فبلغ -١٧.٥٨٪ فى عام ٢٠٠٧، وقد يرجع ذلك لحالة عدم الإستقرار الاقتصادى للدولة. وفى المقابل إستمر معدل الإستثمار فى الإنخفاض إلى أن بلغ ١٤.٨٣٪ فى عام ٢٠٠٧، وقد يرجع ذلك للإنخفاض لإنخفاض معدلات الإدخار وهذا ما يؤكد أيضاً العلاقة الطردية بين الإدخار والإستثمار كما حدده الفكر الكلاسيكى. ثم بدأ مرة أخرى معدل الإدخار فى الإرتفاع ووصل إلى ٨.٨٦٪ فى عام ٢٠٠٩، كذلك إرتفع معدل الإستثمار إلى ١٥.١٧٪. ثم عاود معدل الإدخار الإنخفاض مرة أخرى ليصل إلى -٥.٢٥٪ فى عام ٢٠١٣ ثم إرتفع مرة أخرى وإستمر فى الإرتفاع وشهد بعض الإستقرار ليتراوح ما بين -٧-١٠٪ لنهاية فترة الدراسة ما عدا عام ٢٠٢٢ حيث بلغ ٤.٧٥٪، وبالمثل فقد شهد معدل الإستثمار إرتفاعات ملحوظة لنهاية فترة الدراسة ليتراوح ما بين ١٧-٢٠٪ ليصل إلى ٢٢.٤٨٪ فى عام ٢٠٢٣.

كما إن دولتى الفلبين وكمبوديا فيعتبروا اكثر دولتين فى رابطة الآسيان شهدوا إستقرار فى معدلات الإدخار ومعدلات الإستثمار خلال فترة الدراسة، ولم يشهدوا أى ظفرات وتغيرات ملحوظة، حيث تزايد معدل الإستثمار بشكل مستقر ليتراوح ما بين ٢٥-٣٠٪ فى دولة كمبوديا ما عدا عام ٢٠٢٢ بلغ معدل الإستثمار ٣٤.٥٩٪، أما معدل الإدخار فترواح ما بين ١٩-٢٥٪ ما عدا فى عام ٢٠٢١ بلغ -٠.٥٩٪ فى دولة كمبوديا. اما الفلبين تراوح معدل الإدخار ما بين ٢٠-٢٤٪ ومعدل الإستثمار ١٩-٢٤٪ خلال فترة الدراسة.

ويوضح الشكلين التاليين معدلات الإدخار والإستثمار لدول رابطة الآسيان خلال فترة الدراسة.

شكل (١)

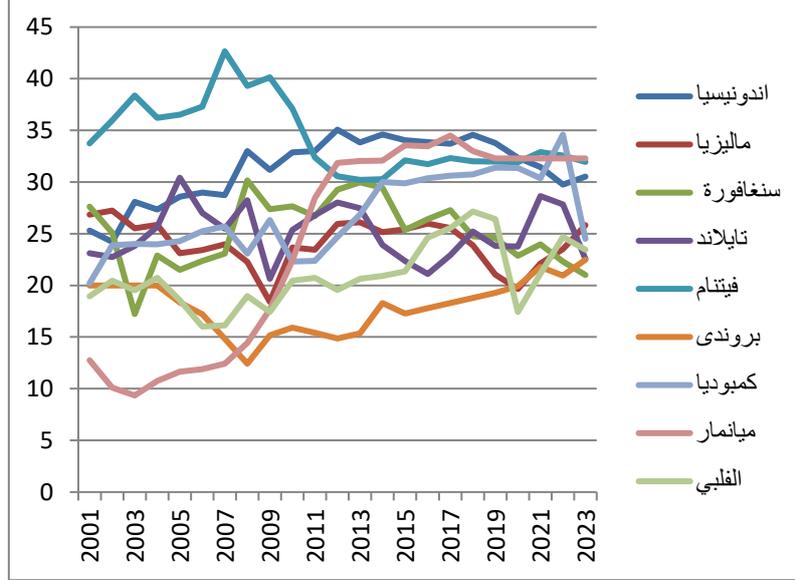
معدل الإذخار لدول رابطة تكتل الآسيان خلال الفترة الزمنية (٢٠٠١-٢٠٢٣)



المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الصندوق النقد الدولي.

## شكل (٢)

معدل الإستثمار لدول رابطة تكتل الآسيان خلال الفترة الزمنية (٢٠٠١-٢٠٢٣)



المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الصندوق النقد الدولي.

ويتضح من العرض السابق وجود علاقة توازنية بين الإيداع والإستثمار بالإضافة إلى وجود حالة من عدم الإستقرار المتزامن بين المتغيرين، وقد يرجع ذلك لمستوى النمو الاقتصادي للدول، فكلما ارتفع معدل نمو الدولة كلما زادت الإستثمارات وزادت طرق جذب المدخرات، وكذلك زيادة إضطرابات الدولة نتيجة تأثرها بأى تغيرات اقتصادية لزيادة إندماجها، بالإضافة إلى وجود علاقة طردية بين الإيداع والإستثمار.

### سادساً: توصيف النموذج القياسي

يستخدم البحث اختبار جونسون للتكامل لتوضيح وجود العلاقة التوازنية طويلة الأجل بين الإيداع والإستثمار خلال الفترة الزمنية (٢٠٠١-٢٠٢٣)، بالإضافة إلى نموذج تصحيح الخطأ VECM لتوضيح العلاقة قصيرة الأجل. وذلك التطبيق على دول

الآسيان ٩ دول وهي (ماليزيا، اندونيسيا، فيتنام، تايلاند، سنغافورة، كمبوديا، بروناي، الفلبين، ميانمار)، "مع العلم بعدم ضم دولة لاوس لعدم توفر كافة البيانات عنها خلال الفترة الزمنية". ويستخدم البحث البيانات المجمعة Panel data من قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي، وقد إستخدمت بيانات الإيدار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، كذلك تم إستخدام بيانات الإستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. وللحكم على مدى سكون أو استقرار البيانات تم الإستعانة بإختبارات جذر الوحدة التي تم إستخدام Levin, Lin & Chu Unit Root Test للبيانات المجمعة للحكم على مدى سكون أو إستقرار البيانات. ويوضح الجدول عدم إستقرار الإيدار والإستثمار لدول الآسيان، عند المستوى الأول للفروق، بإستخدام الثابت Intercept والاتجاه Trend وفترة إبطاء واحدة (Levin, et.al, 2002, p:5).

وتم وضع نتائج هذا الاختبار في الجدول (١).

#### جدول (١)

نتائج إختبار جذر الوحدة لمتغيرات الإيدار والإستثمار لدول الآسيان (٢٠٠١-٢٠٢٣)

المتغيرات	إختبار Liven, Lin & Chu الإحصائي	المعنوية
I	-1.884*	0.029
S	-7.126*	0.000

\* مستقرة عند المستوى الأول للفروق.

المصدر: نتائج برنامج Eviews.

#### إختبار جونسون للتكامل:

يعبر اختبار جونسون عن وجود علاقة تكاملية توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات بناءً على عدم وجود استقرار لبيانات السلسلة الزمنية للمتغيرات عند المستوى الصفرى" ويقصد بالعلاقة التكاملية أن كل متغير يكمل الآخر ويتجانس معه في التأثير". وهناك نوعين من اختبار جونسون (القدير، حمد، ٢٠٠٥، ص: ١٩٨)، النوع الأول وهو اختبار الأثر Trase Test بناءً على المعادلة (١):

$$\lambda_{\text{Trace}} = -T \sum_{i=r+1}^n \log(\hat{\lambda}_i) \quad (1)$$

حيث تعتبر فرضية العدم: عدم وجود تكامل بين المتغيرين  
 $H_0 = r=0$ .

وفرضية البديل: أن هناك تكامل بين المتغيرين  
 $H_1 = r+1$ .

فإذا اظهرت نتيجة الاختبار أن قيمة الأثر Trace Static أكبر من القيمة الحرجة Critical Value يتم رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل بوجود تكامل بين المتغيرين.

أما النوع الثانى هو اختبار القيم المميزة العظمى Maximum Eigenvalues Test بناءً على المعادلة (٢):

$$\lambda_{\text{Max}} = -T \log(1 - \hat{\lambda}_i) \quad (2)$$

حيث تعتبر فرضية العدم: عدم وجود تكامل بين المتغيرين

$$H_0 = r=0.$$

وفرضية البديل: أن هناك أكثر من تكامل بين المتغيرين  
 $H_1 = r=1,2,3, n$ .

فإذا اظهرت نتيجة الاختبار أن القيمة المميزة العظمى Max-Eight Static أكبر من القيمة الحرجة Critical Value يتم رفض الفرض العدم وقبول الفرض البديل بوجود تكامل على الأقل واحد بين المتغيرين. ويوضح الجدول (٢) نتائج إختبار جونسون للتكامل لوجود علاقة تكاملية توازنية بين الإدخار والإستثمار لدول رابطة تكتل الآسيان.

## جدول (٢)

نتائج اختبار جونسون للتكامل في دول رابطة كتكتل الآسيان

الآسيان	
٥١.٢٤	قيمة الأثر
٩.٢٠	القيم الحرجة (٥٪)
٥٩.٦٦	القيمة المميزة العظمى
٩.٢٠	القيم الحرجة (٥٪)

المصدر: نتائج برنامج Eviews.

يتضح من الجدول (٢) وجود علاقة تكاملية توازنية بين الإيدار والإستثمار لدول رابطة كتكتل الآسيان، حيث بلغت قمة الأثر ٥١.٢٤، وهي أكبر من القيمة الحرجة التي تبلغ ٩.٢٠. أما النوع الثاني من اختبار جونسون وهو اختبار القيمة المميزة العظمى، حيث بلغت القيمة العظمى ٥٩.٦٦، وهي أكبر من القيمة الحرجة التي بلغت ٩.٢٠. ومن ثم فهناك علاقة تكاملية توازنية بين المتغيرين لدول رابطة كتكتل الآسيان. ومن ثم يتم تقدير نموذج تصحيح الخطأ لتوضيح العلاقة قصيرة الأجل بين المتغيرين لدول رابطة الآسيان.

## تقدير نموذج تصحيح الخطأ VECM:

يستخدم نموذج تصحيح الخطأ (Vector Error Correction Model) للتأكد من وجود علاقة توازنية قصيرة الأجل بين المتغيرات الاقتصادية، كما أنه يعتبر نموذج إنحدار ذاتي لوصف وتوضيح العلاقة الديناميكية التبادلية والمتكاملة بين المتغيرات المستقرة سواء عند المستوى الصفري أو المستوى الأول للفروق. وبناءً على ما سبق، فإن كلاً من الإيدار والإستثمار مستقرين عند المستوى الأول للفروق، وأن هناك علاقة تبادلية بينهما "ويقصد بالعلاقة التبادلية أن كل متغير يؤثر في

الأخر"، ومن ثم يتم تقدير النموذج وفقاً للمعادلة (٣) و(٤) (حسين، ٢٠١٣، ص: ٨٤).

$$\Delta S_t = B_{11}\Delta S_{t-1} + B_{12}\Delta I_{t-1} + V_t^{\Delta S} \quad (٣) \text{ معادلة الإدخار}$$

$$\Delta I_t = B_{21}\Delta S_{t-1} + B_{22}\Delta I_{t-1} + V_t^{\Delta I} \quad (٤) \text{ معادلة الإستثمار}$$

وبناءً على نتائج إختبار جونسون، فإن الإدخار والإستثمار متكاملين من الدرجة الأولى، حيث هناك تكامل متجه من الإدخار إلى الإستثمار ( Hill & Guay, 2013, p: 500)، وبالتالي تصبح معادلة الإدخار (٣) وفقاً للمعادلة (٥):

$$\Delta S_t = a_{10} + a_{11}(S_{t-1} - B_0 - B_1 I_{t-1}) + V_t^S \quad (٥)$$

كما أن هناك تكامل متجه من الإستثمار إلى الإدخار، وبالتالي تصبح معادلة الإستثمار (٤) وفقاً للمعادلة (٦):

$$\Delta I_t = a_{20} + a_{21}(S_{t-1} - B_0 - B_1 I_{t-1}) + V_t^I \quad (٦)$$

وتعتبر المعاملات  $a_{11}, a_{21}$  يمثلان معامل تصحيح الخطأ في المعادلتين. وبفترة الإبطاء المستخدمة هي فترة واحدة. ويوضح جدول (٣) نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ VECM.

جدول (٣)

نتائج نموذج تصحيح الخطأ VECM لدول رابطة تكتل الآسيان

المتغيرات	D(s)	D(I)
Co-int EQ1	-0.028 (0.054)	-0.099 (0.029)
D(s(-1))	-0.213 (0.073)	-0.018 (0.042)
D(I(-1))	0.054 (0.139)	-0.105 (0.075)
C	0.167 (0.310)	0.175 (0.169)
R2	0.160	0.144
Ajusted R2	0.136	0.120
S.E.Equation	4.128	2.246
Number of coefficients	14	14

المصدر: نتائج برنامج Eviews.

يوضح جدول (٦) أن هناك علاقة متكاملة ومتبادلة قصيرة الأجل بين الإدخار والإستثمار لدول رابطة تكتل الآسيان، حيث تشير المعادلة الأولى وهي معادلة الإدخار أن هناك علاقة تتجه من الإدخار إلى الإستثمار حيث بلغت قيمة معامل التكامل (٠.٠٢٨)، كما أنه معنوي إحصائياً، وعلى الجانب الآخر، فإن المعادلة الثانية وهي معادلة الإستثمار تشير إلى وجود علاقة تتجه من الإستثمار إلى الإدخار، حيث بلغت قيمة معامل التكامل (٠.٠٩٩)، كما أنه معنوي إحصائياً. يتضح من النتائج السابقة أن قيمة معامل المعادلة الأولى وهي معادلة الإدخار (التأثير المتجه من الإدخار إلى الإستثمار) اقل من قيمة معامل المعادلة الثانية

وهى معادلة الإستثمار (التأثير المتجه من الإستثمار إلى الإدخار). وقد يرجع ذلك لإندماج دول رابطة تكتل الآسيان فى الاقتصاد الدولى بشكل كبير، بالإضافة إلى إعتبار دول رابطة تكتل الآسيان سوق جاذبة للإستثمارات الأجنبية المباشرة من الداخل والخارج مما يؤدي لزيادة الإستثمارات، وبالتالي زيادة فرص العمل وزيادة الدخول ومن ثم زيادة الإدخار داخل دول رابطة تكتل الآسيان. وبناءً على ذلك فهناك علاقة تكاملية متوازنة طويلة وقصيرة الأجل بين الإدخار والإستثمار فى دول رابطة الآسيان خلال الفترة الزمنية (٢٠٠١-٢٠٢٣).

### سابعاً: الخلاصة والنتائج

هدف البحث إلى اختبار العلاقة التوازنية بين الإدخار والإستثمار لدول رابطة تكتل الآسيان، وذلك خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٢٣). حيث تم إستخدام كل من اختبار جونسون للتكامل لتوضيح العلاقة التكاملية التوازنية طويلة الأجل، ونموذج تصحيح الخطأ VECM لتوضيح العلاقة التوازنية قصيرة الأجل.

كذلك تم تحليل كل من الإدخار والإستثمار فى دول رابطة تكتل الآسيان محل الدراسة. وقد أظهرت نتائج الإختبارات وتطبيق نموذج تصحيح الخطأ ما يلى:  
أولاً: عدم إستقرار المتغيرات الإدخار والإستثمار عند المستوى الصفرى وإستقرارهم عند المستوى الأول للفروق، ومن ثم فهناك درجة تكامل بينهما من الدرجة الأولى.

ثانياً: وجود علاقة سواء طويلة أو قصيرة الأجل بين الإدخار والإستثمار فى دول رابطة تكتل الآسيان خلال فترة الدراسة.

ثالثاً: إتضح أن علاقة التأثير المتجه من الإستثمار إلى الإدخار اقوى من التأثير المتجه من الإدخار إلى الإستثمار لدول رابطة تكتل الآسيان، وقد يرجع ذلك لإعتبار دول رابطة تكتل الآسيان سوق جاذبة للإستثمارات الأجنبية المباشرة، بالإضافة إلى إندماج دول رابطة تكتل الآسيان بشكل كبير فى الاقتصاد الدولى "كما تم تفسيره سابقاً". وبناءً على تلك النتائج فقد تم التأكيد من صحة الفرضية الأساسية

للدراصة وهى " يوجد علاقة توازنية بين الإدخار والإستثمار فى الأجلين القصير والطويل".

كما يوصى البحث بناءً على النتائج السابقة بالآتى:

\* بضرورة حرص دول رابطة تكتل الآسيان على إستمرار وضع سياسات إستثمارية تعمل على المزيد من جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة لكى تستمر دول رابطة تكتل الآسيان فى أوائل الأسواق العالمية الجاذبة للإستثمارات، من خلال تقديم حوافز للمستثمرين مثل تخفيض الضرائب ومنح التسهيلات للإستثمار على مدار فترات زمنية.

\* بالإضافة إلى وضع سياسات تشجع الافراد على الإدخار من خلال تنفيذ برامج توعية للافراد داخل الدول الآسيوية سنوياً.

#### المراجع:

#### أولاً: المراجع العربية:

- السيد، عزت سعد. (٢٠١٦)، التعاون الاقتصادى والاستثمارى بين مصر ودول الاسيان، الندوة المشتركة بين المجلس المصرى للشئون الخارجية وتجمع سفراء دول رابطة شرق آسيا "الاسيان" بالقاهرة، المجلس المصرى للشئون الخارجية.
- الشرعة، على عواد. (١٩٩٩)، "الآسيان وتجربة التعاون الاقليمي: دراسة فى مقومات التجربة وتحدياتها وامكانيات الاستفاداة منها"، **Open Edition Journal**، العدد:٨، ص ص:٦٣-٨٨.
- القدير، عبد الله، خالد بن حمد، (٢٠٠٥)، "إختبار فرضية "كالدور" للعلاقة بين الإنتاج الصناعى والنمو الاقتصادى بإستخدام سلاسل زمنية للمملكة العربية السعودية"، **مجلة جامعة الملك سعود-العلوم الإدارية**، المجلد:١٧، العدد:٢.
- حسين، وسام على،(٢٠١٣)، "أثر التضخم على أداء سوق العراق للأوراق المالية للمدة (٢٠٠٥-٢٠١١) بإستخدام نموذج متجه تصحيح الخطأ (VECM)" ، **مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية**، المجلد:٥، العدد:١٠.

- سلامى، احمد. شيخى، محمد. (٢٠١٤)، "اختبار العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الإدخار والإستثمار فى الاقتصاد الجزائرى خلال الفترة (١٩٧٠-٢٠١١)"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التيسير، مجلة الباحث، العدد: ١٣، ص: ١-١٤.
- عمر، حسين. (١٩٩٨)، مبادئ علم الاقتصاد: تحليل جزئى وكلى، مركز التميز لعلوم الإدارة والحاسب، مصر، القاهرة.
- عمر، سامى. مسعود، يوسف. (٢٠١٥)، "العلاقة السببية بين الإدخار والإستثمار بالاقتصاد الليبى"، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، كلية الاقتصاد والتجارة، جامعة الاسمرية الاسلامية، العدد: ٦، ص: ٤-٢٨.
- كنعان، على. (٢٠١١)، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، لبنان، بيروت، دار المنهل اللبنانى للطباعة والنشر.
- محمود، احمد ابراهيم. (١٩٩٤)، "التحولات الاستراتيجية واشكاليات الصراع والامن فى جنوب شرق آسيا"، مجلة السياسة الدولية، العدد: ١١٨، ص: ٢١٦-٢٢٠.
- محمود، فايز عبد الهادى. (٢٠٢٣)، "العلاقة التوازنية طويلة الأجل وقصيرة الأجل بين الإدخار والإستثمار (دراسة تطبيقية مقارنة على جمهورية مصر العربية ودول شرق آسيا)"، مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، المجلد: ٢٤، العدد: ٢، ص: ٤٣-٨٤.
- مصطفى، مروة محمد. (٢٠٢٤)، "اختبار التكامل المشترك وسببية Toda-Yamamoto بين الدعم الحكومى والإستثمار المحلى والنمو الاقتصادى فى مصر" ، المجلة العربية للإدارة، المجلد: ٤٤، العدد: ٥، ص: ٧٧-٩٦.

### ثانياً المراجع الأجنبية:

- Abediner. N.Z, S. Maamor. (2015), Cointegration and Granger Causality Test Among Trade Openness and Economic Growth in Malaysia, **International Conference on Business and Tourism**, Langkawi, Malaysia.
- Abdulelah. A, A. Hamed. (2019),The Relationship Between Saving and Investment: The Case of Saudi Arabia, **International Journal of Economics and Finance**, Vol.11,No.11,PP:64-71.
- Abraham.C.C, L.C. Aileen. (2021), An Engle-Granger and Johansen Cointegration Approach in The Testing The Validity Of Fisher Hypothesis in The Philippines, **Journal of Asian Finance, Economic and Business**,Vol.8, No. 12,PP:31-38.
- Alzghoul, A. O. AL-Kasasbeh. G. ALsheikh, I. Yamin.(2023), The Relationship Between Savings and Investment: Evidence From Jourdan, **International Journal of Professional, Business Reviews**, Vol:8,No:3,PP:1-14.
- Fachin. S, S. Abul Basher. (2013), The Long-Run Relationship Between Savings and Investments in Oil- Exporting Developing Countries: A Case Study of The Gulf Arab States, **OPEC Energy Review**, Vol. 37, No.4.
- Harjito, D. A.(2009),Testing The Relationship Between Exchange Rate and Stock Price in The ASEAN Countries, **Economic Journal of Emerging Markets**,Vol.1, No.3,PP:181—195.
- Hill. C, E. William, C. Guay, (2011), **Principles of Econometrics**, John Willy & Sons, INC, New Jersey, USA.
- Levin. A, C. Lin and C. Chu, Unit Root Test in Panel Data Asymptotic and Finite Sample Properties, "**Journal of Econometrics**", No. 108, (2002) pp: 1-24.

### ثالثاً: المواقع الالكترونية:

-www.ASEAN.org

-www.IMF.org

### الملحق الإحصائي

#### جدول (١)

الإيداع نسبة من الناتج المحلي الإجمالي % (٢٠٢٣-٢٠٠١)

السنة	بروندي	كمبوديا	اندونيسيا	ماليزيا	ميانمار	الفلبين	سنغافورة	تايلاند	فيتنام
2001	16.492	19.274	24.677	24.677	5.486	16.728	42.042	27.959	26.779
2002	7.458	21.711	23.355	34.546	8.405	20.125	39.951	26.578	24.757
2003	5.921	20.72	26.71	36.303	10.611	19.856	41.527	27.116	24.071
2004	13.495	22.004	23.999	36.949	13.159	22.441	42.204	27.792	23.814
2005	13.695	20.894	23.574	36.886	17.208	20.419	44.767	26.384	25.821
2006	-4.071	24.685	25.762	38.787	19.659	21.47	49.273	28.055	27.006
2007	-17.58	24.283	24.358	38.629	15.33	21.304	50.209	31.423	34.911
2008	2.601	17.45	33.02	38.559	11.062	19.047	45.243	28.546	28.925
2009	8.861	18.083	33.01	33.236	14.399	22.228	43.763	28.513	32.042
2010	3.688	15.193	33.582	33.597	27.457	23.887	50.592	28.724	34.113
2011	0.959	15.941	33.173	34.197	26.44	23.149	48.91	29.334	32.507
2012	-3.737	17.872	32.411	31.045	29.923	22.214	46.906	26.792	35.307
2013	-5.258	20.346	30.641	29.543	30.76	24.652	45.687	25.356	33.853
2014	2.662	23.529	31.512	29.485	27.588	24.54	47.38	26.777	33.989
2015	5.768	23.346	32.028	28.411	30.079	23.712	44.046	29.271	31.248
2016	6.727	23.994	32.039	28.389	29.268	24.242	44.237	31.614	31.972
2017	6.573	24.658	32.116	28.338	27.707	24.906	45.439	32.565	31.709
2018	7.383	22.014	31.632	26.128	28.303	24.591	40.724	30.839	33.914
2019	7.724	23.401	31.074	24.546	29.458	25.593	40.648	30.847	35.74
2020	10.24	28.843	31.925	23.824	28.757	20.634	39.45	27.938	36.265
2021	10.141	-0.591	31.745	25.992	31.989	19.633	43.809	26.597	30.693
2022	4.756	15.409	30.748	26.582	27.682	20.181	40.314	24.653	32.546
2023	9.152	25.82	30.405	27.032	26.141	20.882	40.788	23.842	37.077

المصدر: www.IMF.org

جدول (٢)

الإستثمار نسبة من الناتج المحلي الإجمالي % (٢٠٢٣-٢٠٠١)

السنة	بروندى	كمبوديا	اندونيسيا	ماليزيا	ميانمار	الفلبيني	سنغافورة	تايلاند	فيتنام
2001	20	20.206	25.315	26.838	12.747	18.945	27.609	23.112	33.736
2002	20	23.868	24.215	27.24	10.089	20.459	25.074	22.744	35.959
2003	20	24.006	28.089	25.532	9.349	19.529	17.225	23.829	38.378
2004	20	23.973	27.358	25.85	10.756	20.731	22.892	25.681	36.204
2005	18.36	24.3	28.579	23.122	11.654	18.567	21.507	30.421	36.508
2006	17.216	25.248	28.986	23.425	11.905	16.015	22.379	27.012	37.295
2007	14.831	25.691	28.736	23.966	12.419	16.129	23.066	25.496	42.654
2008	12.422	23.08	32.998	22.265	14.414	18.967	30.16	28.226	39.29
2009	15.173	26.332	31.173	18.407	17.66	17.432	27.37	20.636	40.14
2010	15.926	22.317	32.88	23.657	22.411	20.442	27.658	25.357	37.099
2011	15.432	22.368	32.984	23.456	28.456	20.74	26.692	26.791	32.371
2012	14.855	24.671	35.072	25.951	31.868	19.561	29.263	28.024	30.559
2013	15.355	26.852	33.831	26.108	32.028	20.642	29.98	27.457	30.213
2014	18.286	30.013	34.6	25.158	32.056	20.924	29.43	23.919	30.289
2015	17.286	29.871	34.063	25.424	33.552	21.341	25.353	22.356	32.109
2016	17.786	30.385	33.859	25.996	33.474	24.619	26.426	21.105	31.725
2017	18.286	30.633	33.711	25.547	34.5	25.559	27.28	22.934	32.305
2018	18.786	30.739	34.571	23.897	33.009	27.151	24.748	25.22	32.02
2019	19.286	31.395	33.78	21.048	32.285	26.402	24.607	23.815	31.98
2020	19.931	31.351	32.343	19.658	32.285	17.433	22.867	23.755	31.916
2021	21.772	30.379	31.449	22.107	32.285	21.141	23.967	28.626	32.896
2022	20.946	34.595	29.746	23.506	32.285	24.698	22.319	27.829	32.568
2023	22.485	24.5	30.52	25.83	32.285	23.449	21.019	22.566	31.962

المصدر: www.IMF.org